اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

أ. د.عدنان داود العذاري
kuna_100@yahoo.com
جامعة الكوفة / كلية الادارة والاقتصاد

م.م. غسان طارق ظاهر
ghassan_pearl@yahoo.com
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

المقدمة

يشير لفظ المصطلح إن الانفتاح Openness هو عكس الانغلاق، وبالمعنى الاقتصادي يشير الى التوجه نحو اقتصاد السوق العالمية، والى فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي والتجارة الخارجية، بينما يشير الانغلاق الى عكس ذلك، كذلك يتضمن الانفتاح السماح لرأس المال المحلي والأجنبي بالنمو الأفقي والرأسي، وينطوي مفهوم الانفتاح على ما يوحي بأنه نوع من الاقتناع بين خيارات متعددة، على الرغم من أن الأخذ بهذه السياسة يشكل قناعة لدى الحكام اكثر مما يشكل مطلباً شعبياً، وتجدر الإشارة الى ان مفهوم الانفتاح الاقتصادي يرتبط بشكل أو بآخر بمبدأ أو سياسة الحرية الاقتصادية أو ما يعرف تحت شعار (دعه يعمل، دعه يمر)، هذا المبدأ الذي ظهر في العصور الوسطى على يد الفيزوقراط (الطبيعيون)، ففي هذه الكلمات الاربع أعظم تراث للفيزوقراط، والذي يشير الى أن يكون دعوة لعمل مشترك ضد التدخل الحكومي في اي شكل من اجل اي غرض اجتماعي، دع الامور وشأنها في اوسع مجال يمكن تصوره[١]، اذ كانت تفرض قيود عديدة على التجارة، وقد توجه التجار في تلك الحقبة الى رفع شعار(دعوا التجارة وشأنها)، هذا المبدأ الذي ظهر في العصور الوسطى، حيث كانت تفرض قيود عديدة على التجارة، وحينما سأل وزير فرنسي التجار عن مطالبهم أجاب أحدهم (دع التجارة وشأنها) ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه العبارة تعبر عن سياسة عامة فحواها ألا تتدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية للأفراد[٢].

١- جون كينث كالبرث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة د.احمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠٠، ص٦٤.

٢- د . عبد الهادي محمد والي ، الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ٢-٣ .

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

من هنا ما أن يذكر مفهوم الانفتاح، إلا وتتبادر الى الذهن الأفكار الخاصة بالحرية الاقتصادية، وحرية التجارة تحديداً، وتخفيف القيود عن الاستثمارات الداخلية، والمشتركة، وحتى الاستثمارات الأجنبية، وبطبيعة الحال، ومن خلال هيمنة الدول الرأسمالية، وسيطرتها على المؤسسات النقدية والمالية الدولية قدمت سياسة الانفتاح الى المواطنين في البلدان النامية في شكل براق يوحي بأنها الاداة التي تقود بالضرورة الى الرفاهية الاقتصادية لجميع افراد المجتمع، وسوف تهيئ امتلاك واستخدام احدث ما في العصر من تكنولوجيا، وان ذلك سيعد الدرع الذي نواجه به جميع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البلدان النامية، وبما أن الناس يميلون الى كل ما هو جديد، لذلك نجد ميولهم الى ما يطرح أمامهم من أهداف الانفتاح الاقتصادي، على أمل تحقيق النعيم المرتقب، ولكن بالمقابل هنالك مجموعة اخرى تعارض سياسة الانفتاح، وتحذر من مغبة الاندفاع في طريق الانفتاح العشوائي، غير المخطط وما يمكن أن يجلبه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، لذلك فان طرح مفهوم الانفتاح الاقتصادي يبرز وجهتي نظر مختلفتين، الأولى تدافع عن النهج الاقتصادي العام، والثانية تدافع بحماس عن سياسة الانفتاح الاقتصادي[١].

أهمية الدراسة Study Importance

اهمية الدراسة تأتي من خلال الاهمية الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها ماليزيا، لذا يحاول الباحثان تسليط الضوء على هذه السياسة ودراسة ابعادها باستخدام الاساليب القياسية للتعرف على ايجابيات هذه السياسة وسلبياتها، أي جعلها نموذجا يحتذى به .

مشكلة الدراسة Study Problem

ان قوة الاقتصاد تنبع من البنية الاقتصادية لأي دولة ما وهذا يعتمد على تطور الهياكل الانتاجية وتركيبة الاقتصاد والمشاكل الاقتصادية، اذ ان الدول التي لا تعاني من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة والمديونية العالية التي تعد قيدا على النشاط الاقتصادي وتؤثر بشكل او بآخر على مسألة انفتاحها اقتصاديا امام بقية دول العالم، يعني ان هذه الدول يجب ان تكون ذات بنية اقتصادية قوية وهذا لا يتحقق الا بوجود ناتج محلي اجمالي قوي وكبير يعود بالفائدة على تحقيق زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وعليه فان التجارة الخارجية احد القطاعات الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على نشاط وحركة الناتج المحلي الاجمالي وقيمته ومدى درجة انفتاح الدولة اقتصاديا مع العالم الخارجي، فكلما كانت درجة انفتاح عالية كان تأثيرها واضحا في حركة الناتج المحلي الاجمالي وتطوره، وعليه تأتي دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي في قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا للوقوف على مدى اثر هذه السياسة في رفع وتحفيز النشاط الاقتصادي المتمثل بتطور قيمة الناتج المحلي الاجمالي للدولة.

[١] - د. عبد الهادي محمد والي ، مصدر سابق ، ص ٤ .

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

هدف الدراسة Study Purpose

تهدف الدراسة الى الوصول الى جملة من الاهداف وهي كما يأتي :

١- بيان تطور قطاع التجارة الخارجية لماليزيا.

٢- احتساب درجة الانفتاح الاقتصادي

٣- صياغة وتقدير انموذج أثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي لماليزيا، واختبار هذه الناتج احصائيا وقياسيا.

فرضية الدراسة Study Hypothesis

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها (ان لدرجة الانفتاح الاقتصادي تأثيرات ايجابية في حالة كون اقتصاديات الدول على مستوى عالٍ من التطور الاقتصادي، وتأثيرات سلبية في حال كون الدول ذات اقتصادات متخلفة وغير متطورة).

بيانات الدراسة Study Data

تم الاعتماد على مصادر متنوعة للبيانات وكما يأتي :

١- مصادر تاريخية تبين لنا الحركة الاقتصادية والاجتماعية لماليزيا.

٢- تم الاعتماد على المصادر الميدانية المتمثلة بمنظمات الامم المتحدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات عربية ومواقع إلكترونية مختلفة للحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

الاطار الزماني للدراسة Limitation Study Time

يعتمد على بعدين :

١- البعد المكاني لماليزيا

٢- البعد الزماني مثلت الدراسة بعدا زمانيا قدره ٣٢ عاماً وفقا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١

منهجية الدراسة Study Approach

اعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتطور قيمة الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا والانظمة والسياسات المتعلقة بها خلال مدة الدراسة والمنهج الكمي المشتمل على الاساليب القياسية لتحديد اثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي وذلك ببناء انموذج قياسي.

الانفتاح الاقتصادي في ماليزيا

تمثلت اولى خطوات الانفتاح الاقتصادي في ماليزيا بتحرير التجارة من القيود وتخفيض التعريفة الجمركية والذي تمثل بعدم تجاوز التعريفة الجمركية الاسمية 13%في حين كانت تفرض رسوم جمركية مرتفعة تصل إلى أكثر من 50%في بعض السلع فضلاً عن جعل القيود الكمية لا تتجاوز 5%على الواردات[١]، والامر الاخر القوانين التي أصدرتها الحكومة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام ١٩٥٨ تضمنت اعفاءات ضريبية للمدة ٢-٥ سنوات للاستثمار في صناعات احلال الواردات، وفي عام ١٩٦٨ تم ادخال تعديلات على الحوافز لتشجيع التشغيل والصناعات كثيفة رأس المال وشملت اعفاءات ضريبية تراوحت بين ٢-١٠ سنوات واستقطاعات ضريبية للاستثمار تراوحت بين ٢٥-٤٠% من تكلفة رأس المال، وفي السبعينيات من القرن المنصرم تركز الترويج على الصناعات كثيفة العمل والصناعات الموجهة للتصدير، وتضمنت انشاء ١٠ مناطق حرة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة،

---

١ – عبدة محمد فاضل الربيعي "الخصخصة واثرها على النهوض بالدول النامية" الطبعة الاولى ، القاهرة ٢٠٠٤ ،ص ٢٤.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

وفي عام ١٩٨٦ تم تحرير جميع القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات وتحت مظلة قانون تشجيع الاستمارات، اذ نص القانون على السماح للأجانب بالاستحواذ على ١٠٠% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند القيام بتصدير ٨٠% من منتجات الشركات، فضلاً عن تمتع تلك الشركات بالإعفاءات الضريبية[١]،وعليه تلتزم الحكومة الماليزية بعدم تخفيض نسبة الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية طوال المدة الزمنية المقررة لها والمنصوص عليها في القرارات الرسمية ولتأكيد التزام تلك السلطات بهذا القانون، وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات تضمن حماية الاستثمارات الأجنبية مع ٤٨ دولة حتى نهاية عام ١٩٩٥ ومن أهم بنود تلك الاتفاقيات[٢]:-

- توفير الحماية للمشاريع الأجنبية ضد التأميم والمصادرة.
- الالتزام بمنح تعويض عادل وعاجل في حالة التأميم أو المصادرة.
- تمتع الاستثمار الأجنبي بحرية تحويل الأرباح وأصل الاستثمار وأي عوائد أخرى إلى الخارج وبعملة قابلة للتحويل.
- حل أي نزاع حول ملكية المشروع الأجنبي بموجب اتفاقية فض منازعات الاستثمار التي انضمت إليها الحكومة الماليزية منذ عام ١٩٦٦. ويمكن التعرف على سياسة الانفتاح الاقتصادي لماليزيا من خلال الجدول التالي :

---

١ - عادل عبد العظيم "التجارب الدولية : تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة" المعهد العربي للتخطيط، بحث متاح على موقع المعهد الالكتروني، http://www.arab-api.org/course22/pdf/c22-4.pdf

٢ - جمعة سعيد جمعة "الاستثمار وتجربة ماليزيا" بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، طرابلس، ٢٠٠٦، ص ٩.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

جدول ١ يوضح اجمالي الناتج المحلي واجمالي صادرات وواردات السلع والخدمات ومعدلات النمو*في ماليزيا ١٩٨٠-٢٠١١ (بالأسعار الجارية وبالدولار الامريكي)

Years	GDP Current US $billion	GDP Growth %	Exports ValueUS $billion	Exports Growths	Imports ValueUS $billion	Imports Growth%
1980	٢٤.٩٤	-	14.14	-	13.53	-
1981	٢٥.٤٦	2.0	13.13	7.3	14.69	8.2
1982	27.29	6.9	13.68	4.1	16.036	8.7
1983	30.68	11.7	15.45	12.2	17.21	7.0
1984	34.57	11.9	18.48	17.7	17.85	3.6
1985	31.77	-8.4	17.19	7.2	15.59	-13.4
1986	28.24	-11.7	15.66	9.2	13.98	-10.9
1987	32.18	13.0	20.24	25.6	15.78	12.0
1988	35.27	9.1	23.43	14.6	19.83	22.8
1989	38.85	9.6	27.73	16.8	25.37	24.6
1990	44.03	12.5	32.82	15.0	31.88	22.8
1991	49.13	10.9	38.24	15.2	40.04	22.7
1992	59.15	18.5	44.95	16.1	44.14	9.7
1993	66.89	12.3	52.79	16.0	52.86	18.0
1994	74.48	10.7	66.40	22.9	67.59	24.5
1995	88.83	17.6	83.58	23.0	87.08	25.3
1996	100.85	12.4	92.36	9.9	90.96	4.3
1997	100.17	-0.6	93.45	1.1	92.53	1.7
1998	72.18	-32.8	83.54	-11.2	67.66	3.1
1999	79.15	9.2	96.02	13.9	76.19	1.1
2000	93.79	16.9	112.37	15.7	94.35	2.1
2001	92.78	-1.0	102.44	-9.2	86.25	8.9
2002	100.85	8.3	109.22	6.4	91.82	6.2
2003	110.20	8.8	117.85	7.6	96.15	4.6
2004	124.75	12.3	143.93	19.9	118.51	20.9
2005	137.95	10.0	162.05	11.8	130.55	9.6
2006	156.60	12.6	182.52	11.8	147.06	11.9

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

2007	**186.78**	**17.6**	**205.49**	**11.8**	**167.03**	**12.7**
2008	**222.74**	**17.6**	**229.83**	**11.1**	**178.25**	**6.5**
2009	**192.91**	**14.3**	**185.93**	**-21.1**	**144.39**	**-21.0**
2010	**237.80**	**20.9**	**231.38**	**21.8**	**189.03**	**26.9**
2011	**278.68**	**15.8**	**262.48**	**12.6**	**216.36**	**13.5**
Compound growth Rat	**8%**		**%١٠**		**%٩,٥**	

Source:-

- **World Bank national Accounts Data, and OECD National Accounts Data Files .**

Catalog Sources World Development Indicators

- **http://www.economywatch.com/economic-statistics/**
- **http://www.sesric.org/baseind-ar.php**
- **http://www.nationmaster.com/graph/eco_exp_of_goo_and_ser_of_gdp-economy-exports-goods-services-gdp**

احتسب معدل النمو المركب من تقدير المعادلة الخطية بالتحويل شبه اللوغاريتمي الطبيعي وقد اخذت الصيغة الرياضية الاتية[١] :

$$LnY = Lnb_0 + b_1 t + u$$

Ln= natural Logarithm

$$b_0 = constant \ , \quad b_1 = slop * {}^{1}/_{Y} \ , t = time$$

1-Prof.Dr. Adnan DawoodAl-Edary, Asset.Prof Dr.Alias Mat Derus"Effect of economic openness degree on GDP growth in Malaysia and some neighboring countries for the period (1990-2010)" Malaysia Islamic University, 2012, p1.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي
لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

And b_1 parameter represents the compound annual Growth

من بيانات الجدول 1، نجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي اتخذ مسارا تصاعديا اذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي نحو ٤٤,٠٢ مليار دولار امريكي عام ١٩٩٠، وبمعدل نمو بلغ نحو ١٢,٥%، وفي النصف الثاني من عقد التسعينيات شهد حجم الناتج المحلي الاجمالي تراجعا بسبب ظروف الازمة المالية التي عصفت بدول جنوب شرق اسيا عام ١٩٩٧، ثم واصل حجم الناتج ارتفاعه ليصل الى ٩٣,٧٩ مليار دولار امريكي، عام ٢٠٠٠، وبمعدل نمو ١٦,٩%، وخلال العشرة سنوات الاخيرة شهد حجم الناتج ارتفاعا ليصل الى 67.278 مليار دولار امريكي، وبمعدل نمو ١٥,٣%، اما معدل النمو المركب فقد بلغ ٨% وهو معدل مرتفع مقارنة مع بقية الدول الاسيوية .

شكل ١ يوضح تطور اجمالي الناتج المحلي الاجمالي والصادرات والاستيرادات

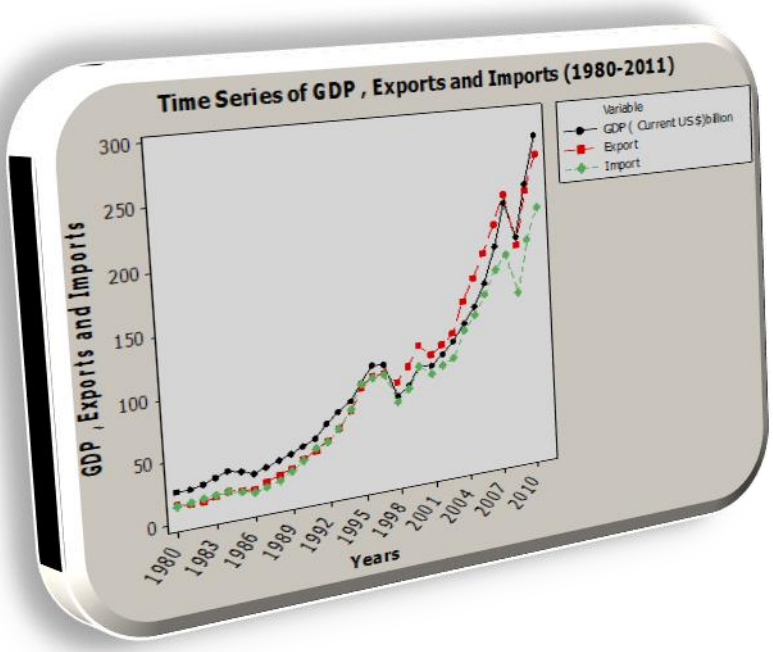

- الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات جدول ١ وباستخدام البرنامج Minitab

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

١- الصادرات

تتميز ماليزيا بتصدير الأدوات الإلكترونية، البترول والغاز الطبيعي المسيل، الخشب والمنتجات الخشبية، زيت النخيل، المطاط، المنسوجات، الكيماويات، وقد شكل اجمالي الصادرات سلسلة تصاعدية من عام ١٩٨٠ ولغاية عام ٢٠١١، ففي عام ١٩٩٠ بلغ حجم الصادرات الكلية من السلع والخدمات وحسب بيانات الجدول اعلاه 32.82 مليار دولار امريكي وبمعدل نمو ١٥,٠%، ليرتفع اجمالي الصادرات الى112.37مليار دولار امريكي وبمعدل نمو١٥,٧%،عام ٢٠٠٠، ثم تواصل ارتفاع حجم الصادرات الكلية ليصل الى ٢٦٢,٤٨ مليار دولار امريكي عام ٢٠١١ وبمعدل نمو بلغ ١٢,٦%، وبمعدل نمو مركب مرتفع نسبيا بلغ ١٠%. إن مثلث (النمو، التحديث، التصنيع) الذي ميّز التجربة الماليزية في ظل العولمة يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية كطموح لماليزيا على المدى الطويل فلابد من دخول العامل التكنولوجي الذي يعد عنصرا" أساسيا" في تطوير أية صناعة ترغب بها ماليزيا والذي ينتقل مع الشركات المتعددة الجنسية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغرضها تحقيق أرباح عالية لا تتحقق إلا في قطاع التصدير للدول المضيفة.

٢- الواردات

من بيانات الجدول ١ نلاحظ ان اجمالي الواردات من السلع والخدمات أخذ شكلا تصاعديا ايضا، ففي عام ١٩٩٠ بلغ حجم الاستيرادات الكلية من السلع والخدمات الى ماليزيا ٣١,٨٨ مليار دولار امريكي وبمعدل نمو بلغ ٢٢,٨%، ثم ازداد حجم الاستيرادات نتيجة لسياسة الانفتاح نحو الخارج وتحرير حساب رأس المال والميزان التجاري، ليصل الى 94.35 مليون دولار امريكي وهو ما يعادل٣ اضعاف حجم الاستيرادات عام ١٩٩٠، وبمعدل نمو ٢,١%، وخلال عام ٢٠١١ بلغ حجم الاستيرادات الكلي216.36 مليار دولار امريكي، وبمعدل نمو ١٣,٥%، وقد بلغ معدل النمو المركب ٩,٥% من خلال ما ذكر فان ماليزيا تعتمد في هيكل صادراتها على جزء كبير من حجم استيراداتها التي تعيد تصديرها لاحقا، فقد سجلت كتسلسل في قيمة الاستيرادات السلعية المرتبة الرابعة والعشرين من أصل ثلاثين دولة مستوردة على مستوى العالم، ويتمثل اغلب الاستيرادات الماليزية بالإلكترونيات، المعدات، المنتجات البترولية، المواد البلاستيكية، وسائل النقل، منتجات الحديد والصلب، الكيماويات التي غالبا ما تستخدم في اعادة التصدير[1].

1-WTO. Press Release, April 2006; P.126.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي
لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

٣- الفائض والعجز التجاري لماليزيا

ان للتجارة الخارجية اهميةً كبيرةً في تنمية ونمو الاقتصاد في اي بلد، ولذا فان الصادرات الكبيرة تعبر عن هياكل انتاجية قوية في الاقتصاد وان الاستيرادات تعبر عن ضعف في القدرة الانتاجية للبلد ولا يمكن ان نعمم هذا الوصف على كل الاستيرادات اذ ان استيرادات السلع العالية التقنية والسلع الرأسمالية تعطي زخماً وقدرة انتاجية اكبر مما تعزز الصادرات، ولهذا يمكن ان نعزو تطور البلد الى قدرته الخارجية المتمثلة بالصادرات ونوعية الاستيرادات، وعليه فان قدرة البلد الاقتصادية تعتمد بشكل اساسي على هذا القطاع المهم والحيوي، ومن ذلك يمكن ان نعرف مدى العجز او الفائض التجاري عن طريق طرح الصادرات من الاستيرادات وكما في الجدول الاتي:

جدول ٣ يوضح الفائض والعجز ودرجة الانفتاح الاقتصادي للمدة ١٩٨٠-٢٠١١

Years	Export	Import	Surplus or deficit	Openness Economic
1980	14.14	13.53	0.610	١,٠٤٥٠٨
1981	13.13	14.69	-1.560	٠,٨٩٣٨١
1982	13.68	16.036	-2.356	٠,٨٥٣٠٨
1983	15.45	17.21	-1.760	٠,٨٩٧٧٣
1984	18.48	17.85	0.630	١,٠٣٥٢٩
1985	17.19	15.59	1.600	١,١٠٢٦٣
1986	15.66	13.98	1.680	١,١٢٠١٧
1987	20.24	15.78	4.460	١,٢٨٢٦٤
1988	23.43	19.83	3.600	١,١٨١٥٤
1989	27.73	25.37	2.360	١,٠٩٣٠٢
1990	32.82	31.88	0.940	١,٠٢٩٤٩
1991	38.24	40.04	-1.800	٠,٩٥٥٠٤

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

1992	44.95	44.14	0.810	١,٠١٨٣٥
1993	52.79	52.86	-0.070	٠,٩٩٨٦٨
1994	66.40	67.59	-1.190	٠,٩٨٢٣٩
1995	83.58	87.08	-3.500	٠,٩٥٩٨١
1996	92.36	90.96	1.400	١,٠١٥٣٩
1997	93.45	92.53	0.920	١,٠٠٩٩٤
1998	83.54	67.66	15.880	١,٢٣٤٧٠
1999	96.02	76.19	19.830	١,٢٦٠٢٧
2000	112.37	94.35	18.020	١,١٩٠٩٩
2001	102.44	86.25	16.190	١,١٨٧٧١
2002	109.22	91.82	17.400	١,١٨٩٥٠
2003	117.85	96.15	21.700	١,٢٢٥٦٩
2004	143.93	118.51	25.420	١,٢١٤٥٠
2005	162.05	130.55	31.500	١,٢٤١٢٩
2006	182.52	147.06	35.460	١,٢٤١١٣
2007	205.49	167.03	38.460	١,٢٣٠٢٦
2008	229.83	178.25	51.580	١,٢٨٩٣٧
2009	185.93	144.39	41.540	١,٢٨٧٦٩
2010	231.38	189.03	42.350	١,٢٢٤٠٤
2011	262.48	216.36	46.120	١,٢١٣١٦

- تم استخراج حجم العجز والفائض بالاعتماد على بيانات الجدول ١، وقد تم استخراج العجز من خلال طرح كل قيمة من قيم الصادرات من قيم الواردات، اما درجة الانفتاح فهو حاصل قسمة كل قيمة من قيم الصادرات على كل قيمة من قيم الواردات.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي
لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

من بيانات الجدول اعلاه، نرى بان الحكومة الماليزية حققت نسبة عجز في السنوات الاولى من عقد الثمانينيات، فقد بلغ العجز في الميزان التجاري 2.356-، مليار دولار امريكي عام ١٩٨٢، نتيجة لتدفق السلع ومنح والاعفاءات الضريبية الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية التي تدخل في استثمارات تصنيع المعدات الثقيلة والتي انتهجتها الحكومة الماليزية وبهذا التركز زاد حجم المشروعات العامة وتضخم حجم القطاع العام الماليزي الذي ادى الى تدهور مستوى الكفاية الاقتصادية تخصيصاً وتكنولوجياً، وزيادة المديونية الخارجية وتضخم أعبائها[1]، ثم حققت الموازنة العامة للحكومة فائضاً ايجابياً في الميزان التجاري عام ١٩٨٧ بلغ 4.460 مليار دولار امريكي، وخلال المدة ١٩٩٠-١٩٩٧ شهدت الموازنة تراجعا ملحوظا، اذ حققت عجزاً بلغ3.500-مليار دولار امريكي، عام ١٩٩٥، وبعد عام ١٩٩٧، تم تحقيق فوائض متتالية، اذ بلغ حجم الفائض 15.880مليار دولار امريكي عام ١٩٩٨، ليرتفع عام ٢٠١١، الى46.120 مليار دولار امريكي ، وهي اعلى نسبة فائض في حساب الميزان التجاري شهدها الاقتصاد الماليزي خلال سنوات عينة الدراسة، وكما موضح من خلال الشكل ٣ ادناه.

اما درجة الانفتاح الاقتصادي، فنلاحظ ان درجات الانفتاح الاقتصادي شهدت تذبذبا في النصف الاول من سنوات العينة اذ تراوحت بين ٠,٨٥٣٠٨- ١,٢٨٢٦٤، مما يدل على ضعف سياسة الانفتاح الاقتصادي، وخلال النصف الثاني من سنوات العينة شهد الاقتصاد الماليزي استقراراً من خلال انتهاج سياسة انفتاحيه واضحة، اذ امتازت درجات الانفتاح بالثبات تقريبا، فقد بلغت درجة الانفتاح ١,١٩٠٩٩ عام ٢٠٠٠، لترتفع الى ١,٢١٣١٦ عام ٢٠١١.

١- عبدة محمد فاضل الربيعى، مصدر سابق، ص ٢٤١.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

٤- صياغة وتقدير الأنموذج

أ- توصيف النموذج

في هذه المرحلة سيتم توصيف النماذج القياسية المستخدمة من حيث تعريف المتغيرات الاقتصادية وفي هذا البحث يقتصر على العلاقة بين متغير تابع ومتغيرين مستقلين، يمثل المتغير التابع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويمثل المتغيران المستقلان درجة من الانفتاح الاقتصادي والزمن. ويمكن أن نتعرف على مدى تأثير درجة الانفتاح على قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أو أن تصبح عائق الدرجة الانفتاح فيتطور الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة يمكن ان تكون على النحو التالي:

$$GDP = A * OP.D^{\alpha} * T * U$$

$$GDP = gross\ Domastic\ Product\ value\ variable$$

$$A = constant$$

$$Op = Opnne\ Degree\ variable.$$

$$T = time$$

$$\alpha = Elasticity$$

$$u = Randum\ variable$$

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

المتغيرات

١- المتغير التابع : ويمثل هذا المتغير الناتج المحلي الاجمالي مقدرا ببلايين الدولارات الامريكية وبالأسعار الجارية ورمزنا له بالرمز GDP.i ويمثل i هنا الدولة .

٢- المتغيرات المستقلة :

OP.D:- درجة الانفتاح الاقتصادي المحتسب من جدول وهو رقم مطلق.

T :- time الزمن للمدة المدروسة ١٩٨٠-٢٠١١

التوقعات النظرية لإشارة معلمة درجة الانفتاح، يتوقع الباحثان بإشارة سالبة او موجبة ويعتمد ذلك على الاقتصاد في الدولة المقدر لها، اذ ان سلبية المعلمة تعني ان درجة الانفتاح الاقتصادي لها دور سلبي على الناتج المحلي الاجمالي في البلد، واذا كانت الاشارة موجبة فان تأثيرها طردي على الناتج المحلي الاجمالي، اما بالنسبة للزمن فان ظهور الاشارة بالسلبية تعني ان للزمن تأثيراً سلبياً على الناتج المحلي الاجمالي وان الناتج يتناقص بتقدم الزمن. وهذا يرجع الى تأثيرات اقتصادية على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا لا يحدث في دولة متطورة مثل دول ماليزيا، اما اذا ظهر بإشارة موجبة فهذا شيء طبيعي ان الناتج المحلي الاجمالي يزداد عبر التطور الزمني بتطور الهياكل الانتاجية والقطاعات الاقتصادية.

ب- تقدير الأنموذج

قدر الأنموذج باستخدام البرنامج الاحصائي Minitab 14.1، بعد ان تم تحويل البيانات الى اللوغاريتمات العادية اذ لا يمكن ان يقدر الأنموذج الأُسي بطريقة المربعات الصغرى الا بعد تحويل القيم الى قيم لوغاريتمية، اذ ان بعض العلاقات التي لا يأخذ فيها المتغير المستقل شكل دالة خطية، لان الكثير من المتغيرات الاقتصادية لا ترتبط خطيا بعضها مع البعض الآخر اذ قد تأخذ صيغا اسية او لوغاريتمية في العلاقة بينها، وقد تبرز ايضا بعض المتغيرات التي تهتم بدراسة التغيرات النسبية Proportional changeلها، اذ ان هناك كثيراً من المتغيرات الاقتصادية التي تتغير بمعدلات نسبية خلال الزمن، واذا كانت هذه المعدلات النسبية التي تتغير بها المتغيرات الاقتصادية غير ثابتة، اي تتزايد او تتناقص بدرجة كبيرة عبر الزمن، فأفضل تقدير لها عندما نأخذ هذه المتغيرات بعلاقتها مع الزمن (كمتغير مستقل) بشكل دالة نصف لوغاريتمية Simi-Logarithmic form

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي
لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

وذلك لان القيم التي تتغير بمعدلات نسبية مختلفة تتغير لوغاريتماتها بمعدلات ثابتة باعتبار ان اللوغاريتم هو اس لأساس معلوم[١]، العلاقة الموصوفة للمتغير التابع والمتمثل في الدراسة موضوعة البحث بالناتج المحلي الاجمالي، والمتغيرات المستقلة والمتمثلة بدرجة الانفتاح والزمن غير خطية النصف لوغاريتمية، وهذه العلاقة تعطينا امكانية دراسة النمو في المتغيرات الاقتصادية فضلاً عن فائدتها في تقدير الاتجاه الذي تأخذه المتغيرات المدروسة عبر الزمن، والذي يطلق عليها الدوال الاسية للنمو، ومن خلال التقدير الخطي للنموذج تم الحصول على النتائج وكما يأتي:

Regression Analysis: logt GDP versus logto.p; logt Time

The regression equation is

logt GDP = − 555 + 1.10 logto.p + 171 logt Time

Predictor	Coef	SE Coef	T	P
Constant	−554.74	19.80	−28.01	0.000
logto.p	1.1019	0.2338	4.71	0.000
logt Time	171.405	6.003	28.55	0.000

S = 0.0486027 R−Sq = 97.8% R−Sq(adj) = 97.6%

F = 639.24

Durbin−Watson statistic = 1.10162

١- د.جعفر باقر علوش الوائلي، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكومبيوتر الاحصائي SPSS ((تطبيقات وفق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية))، الناشر المؤلف بمشاركة جامعة واسط- كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص١٢٠.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

ان التقدير اعلاه هو تقدير بالأنموذج الخطي وبالتالي وجب تحويله الى الأنموذج الاسي وكما يأتي:

$$GDP.Mala. = 1.E - 564 * OP.D^{1.10} * T^{171}$$

$$se. \qquad 19.81 \qquad 0.2338 \qquad 6.004$$

$$t \qquad (28.46)^{1\%}(4.71)^{1\%}(28.55)^{1\%}$$

$$SE = 0.046152 \quad R^2 = 98\% \quad \ddot{R}^2 = 97\% \quad r = 99\% \quad F_{(3,32)} = 638.91^{1\%} \quad D.W = (1.10242)^{1\%}$$

(in)

$$F_{-table(3,32)}0.01 = 4.51 \qquad du = 1.08 < 1.10242 < du = 1.34 \quad t_{-table}0.01 = 2.46 \ , t_{-table}0.05 = 1.69 \ , t_{-table}0.10 = 1.31 \ , t_{-table}0.25 = 0.68$$

ثبوت المعنوية

بالاستناد الى اختبار t ومقارنة القيمة المحتسبة مع مثيلتها الجدولية عند مستوى معنوية ١% تبين ثبوت معنوية معلمة الثابت ومعالم المتغيرات درجة الانفتاح والزمن مما يعني قدرة المتغيرات على تأويل التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي الماليزي عالية جدا وبثقة بلغت نحو ٩٩% وبارتكاب خطا واحد مما يعول الباحثان على تلك المتغيرات في الأنموذج في تفسير وتأويل العلاقة الاقتصادية، وبالاستناد الى اختبار F ثبتت معنوية الأنموذج ككل ومعنوية معامل التحديد المتعدد على مستوى معنوية ١% .

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

واظهر معامل التحديد المتعدد قدرته التفسيرية اذ بلغ نحو ٩٨% مما يعني ان المتغيرات المستقلة المتمثلة بدرجة الانفتاح والزمن تفسير التغير الحاصل بالناتج المحلي الاجمالي الماليزي بهذه النسبة والباقي ٢% تعود الى عوامل او متغيرات لم تدخل النموذج. واظهر مُعامل الارتباط الكلي البالغ نحو ٩٩% ان جميع القيم المزدوجة للمتغيرين والمتغير التابع قريبة جدا من خط الانحدار مما يدل على العلاقة القوية ما بينهما.

واجتاز الأنموذج المشاكل القياسية اذ ثبت خلوه من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد ما بين المتغيرات المستقلة باعتماد اختبار كلاين الذي ظهر معامله اكبر من معامل الارتباط الجزئي ما بين المتغيرين التي بلغت نحو ٠,٧٧٢، واظهر الأنموذج كذلك خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية اذ وقعت القيمة المحسوبة لاختبار D.W في منطقة القرار الغير الحاسم ويعتقد الباحثان بخلو الأنموذج بسبب كونه قد اجتاز جميع الاختبارات الاحصائية والقياسية. اما مشكلة عدم ثبات تجانس التباين فيمكن من خلال الشكل ادناه، أن نتبين ان البواقي العشوائية في الشكل الاول من جهة اليمين كانت منتشرة حول الخط الصفري الذي يمثل احد الفروض العشوائية بان القيمة العشوائية تعتمد على عامل الصدفة وهذا ما يعززه الشكل الرابع في اسفل جهة اليسار. ان قيمة متوسط المتغير العشوائي مساوية للصفر. اما الشكل الثاني من جهة اليمين الذي يوضح حقيقة ان الأنموذج خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية فمن المعروف ان الارتباط الذاتي الموجب حسب النظرية القياسية، هو عبارة عن قيم متتالية موجبة تارة وقيمة سالبة تارة اَخرى اما النوع الثاني الذي يمثل الارتباط الذاتي السالب عبارة قيمة موجبة تارة وقيمة سالبة تارة اخرى وبالتالي فأن الشكل في مجمل نقاطه يمثل النوعين من الارتباط اي يحكم عليه بعدم وجود ارتباط ما بين المتبقيات العشوائية .

شكل ٢ يوضح نتائج التقدير

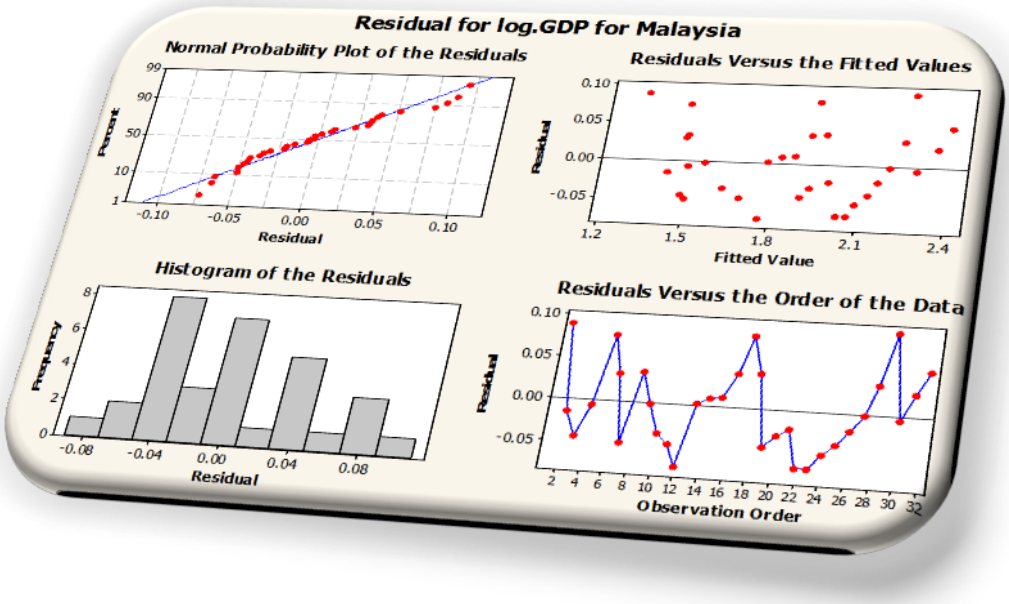

- الشكل من اعداد الباحثان يمثل نتائج التقدير للنموذج وباستخدام البرنامج

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

تفسير الأنموذج ماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

من تقدير الأنموذج تبين ان العلاقة الاقتصادية ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي كانت طردية وموجبة، مما يعني ان تأثيرات الانفتاح الاقتصادي في دولة ماليزيا كان ذا اثر ايجابي وقوي، وبنسبة قدرها بقيمة المعلمة البالغة ١,١٠، اذ ان زيادة وحدة واحدة بقيمة المعلمة سيؤدي الى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المعلمة، وهذا يعزز ظهور معدل النمو المركب له اذ بلغ نحو ٨% وهذا الرقم يُعد كبيرا نسبيا للدول الاسيوية مقارنة بالصين التي تُعد معدلات نموها المركب عالية نسبيا وكذلك ارتفاع معدل نمو الصادرات المركب بنسبة ١٠% وانخفاض معدل نمو الاستيرادات المركب عن الصادرات يبين لنا قدرة الاقتصاد الماليزي على التطور الاقتصادي في ظل الانفتاح، وبالتالي ان قوة الاقتصاد يجب ان تزداد بمنوال يحقق للشعب الماليزي الرفاه الاقتصادي نتيجة لتطور الهياكل الانتاجية لها، الناتجة عن تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تم عبر العمل بها من خلال تحرير جميع القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمارات عام ١٩٨٦، الذي نص على السماح للأجانب على الاستحواذ ١٠٠% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند القيام بتصدير ٨٠% من منتجات الشركات الامر الذي انعكس على ارتفاع نسب مساهمة كل من اجمالي الصادرات والاستيرادات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، الذي تم التطرق اليه من خلال بيانات الجدول ٢، الخاص بمؤشرات الانفتاح الاقتصادي، مما عزز ارتفاع معدل النمو المركب له الذي تمثل في القيم المرتفعة والعلاقة الطردية التي تم الحصول اعلاه، فضلاً عن ذلك فقد شمل قانون تشجيع الاستثمارات تمتع تلك الشركات بالإعفاءات الضريبية، وعليه تلتزم الحكومة الماليزية بعدم تخفيض نسبة الملكية الأجنبية للمشاريع الاستثمارية طوال المدة الزمنية المقررة لها والمنصوص عليها في القرارات الرسمية. ولتأكيد التزام تلك السلطات بهذا القانون وقعت الحكومة الماليزية اتفاقيات تضمن حماية الاستثمارات الأجنبية مع ٤٨ دولة حتى نهاية عام ١٩٩٥، الذي كان نتيجة لتوجه الحكومة الماليزية بالإتجاه شرقاً، منذ عام ١٩٨١، والاعتماد على التجربة اليابانية من خلال الانتماء الى اسراب الاوز الطائر، فضلاً عن ان تطور هيكل الصادرات الماليزية، يعزى الى الدور الكبير الذي أداه الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاعات الاقتصادية الماليزية ككل والقطاع الصناعي بشكل خاص، إذ مارست ماليزيا سياسات حرة لتشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، اذ قدمت حوافز مالية عدة مع تخفيض القيود كجزء من متطلبات سياسة الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، من اجل زيادة القدرة التنافسية، ورفع الكفاءة الصناعية وترويج الصادرات وتشجيع المبادرة التنظيمية، وكذلك تحقيق تطور متوازن للصناعة والزراعة والسياحة كقطاعات اقتصاديه اساسية وهذا ما عكس الارتفاع النسبي لمعدل النمو المركب لهيكل اجمالي الصادرات من السلع والخدمات.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

الاستنتاجات

١- اثبتت نتائج الاختبارات العلاقة الموجبة بين الانفتاح والزمن كمتغيرات مستقلة وبين المتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي لماليزيا مما يدل على تطابق الجانب النظري والكمي في دعم الفرضية القائلة ان لدرجة الانفتاح الاقتصادي تأثيرات ايجابية.

٢- تبين من تقدير النماذج ان الانفتاح الاقتصادي والزمن كان لهما تأثير بالغ على الاقتصاد الماليزي ولاسيما على قيمة اجمالي الناتج المحلي، اذ ادى الى ارتفاع النمو للناتج المحلي الفعلي.

٣- خلو الأنموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التجانس ومشكلة التعدد الخطي.

التوصيات

١- عدم الاعتماد المتزايد على الاستثمار الاجنبي المتمثل بالشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية المرجوة وبإسهاب

٢- عدم الاقتصار على تنمية قطاع على حساب بقية القطاعات مما يؤدي الى زيادة الهجرة من القطاعات الاخرى الى القطاع المزدهر مما يؤدي الى تفاوت بين القطاعات الاقتصادية مما يعود بنتائج سلبية سيئة تضر بعملية التنمية.

اثر الانفتاح الاقتصادي على قيمة الناتج المحلي الاجمالي

لماليزيا للمدة ١٩٨٠-٢٠١١ دراسة قياسية

المراجع

1- غسان طارق ظاهر، سياسات التحرير المالية والنقدية في دول عربية مختارة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، ٢٠٠٧.

2-د. صباح رحيم مهدي الاسدي "مستقبل التنمية البشرية في ضوء مستجدات البيئة الاقتصادية في العراق" اطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠.

3- عبد الله جميل النصيرات "الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الاردن"، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٢.

4- عبدة محمد فاضل الربيعي "الخصخصة واثرها على النهوض بالدول النامية" الطبعة الاولى ، القاهرة ٢٠٠٤.

5- عادل عبد العظيم "التجارب الدولية : تجربة ماليزيا في تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة" المعهد العربي للتخطيط، بحث متاح على موقع المعهد الالكتروني، http://www.arab-api.org/course22/pdf/c22-4.pdf

٦- جمعة سعيد جمعة "الاستثمار وتجربة ماليزيا" بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، طرابلس، ٢٠٠٦.

٧- د. جعفر باقر علوش الوائلي، الاقتصاد القياسي وبرنامج الكومبيوتر الاحصائي SPSS ((تطبيقات وفق برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية))، الناشر المؤلف بمشاركة جامعة واسط- كلية الادارة والاقتصاد، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص,١٢٠

1-Prof.Dr. Adnan DawoodAl-Edary, Asset .Prof Dr.Alias Mat Derus "Effect of economic openness degree on GDP growth in Malaysia and some neighboring countries for the period (1990-2010)" Malaysia Islamic University, 2012.